المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

معهد الدوحة للدراسات العليا
DOHA INSTITUTE
FOR GRADUATE STUDIES

دورية "حِكامة" للإدارة والسياسات العامة

عدد خاص/ ورشة عمل: خريف 2024

حوكمة سياسات البيئة في البلدان العربية

المخاطر والفرص وبرامج الإصلاح

ورقة مرجعية

ازدادت الحاجة في نصف القرن العشرين إلى تحرك جماعي دولي من أجل مواجهة التغيرات المناخية وتداعياتها، وبات على الحكومات أن تنتبه لما يحمله هدر الموارد البيئية من مخاطر وتداعيات على مسارات التنمية في الحاضر والمستقبل. وبرزت حركة دولية نشطة غايتها حفز التضامن العالمي من أجل وقف مظاهر استنزاف البيئة ومواجهة السياسات التي تدفع تجاهها مصالح ضيقة لا تُعنى بمفاهيم الاستدامة وحقوق الأجيال القادمة. وقد أسفرت دعوات العديد من الأكاديميين والمفكرين عن مساعٍ واعدة لتضمين مفاهيم الاستدامة في البرامج الاقتصادية باعتبارها أساسًا تنمويًا مهمًا[1].

وفي مؤتمر ريو دي جانيرو عام 1992، تصاعدت تحركات الأمم المتحدة الخاصة بالمناخ والاستدامة، وانتهت إلى توقيع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ثم كان بروتوكول كيوتو عام 1997، فاتفاق باريس بشأن تغير المناخ عام 2015. وصار مؤتمر الأطراف للتغيرات المناخية (*Conference of the Parties COP*) يُعقد سنويًا بغرض تحديد مسؤولية الحكومات وسبل التعاون في مجال حماية المناخ والبيئة العالمية، وذلك تحت شعار يعكس هذه الروح التضامنية؛ مفاده: "نفكر عالميًا ونتحرك محليًا".

جددت هذه الجدالات حول المسؤولية عن البيئة وتوزعها بوصفها همًا عالميًا مشتركًا الاهتمام بمراجعة العديد من مسلمات الدولة والسيادة[2]؛ إذ شكلت المخاطر العابرة للحدود – والتي وُصفت بتراجيديا المشترك البيئي[3] - حدًا في ظل تذرع بعض الحكومات بمقولات السيادة ومبدأ عدم التدخل في الشأن الداخلي. ومع حجم التقاطعات الكبير بين البُعدين الوطني والدولي، طُرح في إطار هذه الجدالات أهمية تعزيز المسؤولية المشتركة والتعاون الدولي.

وبصعود فكر الاستدامة البيئية، صارت شرعية الإنجاز التي تحرص عليها الحكومات مرتبطة بتحقق ما يمكن تسميته بالشرط البيئي. وظهرت في الآن ذاته مسؤولية فاعلين آخرين من غير الدول، مثل الشركات الدولية ودورها في سياسات البيئة، وتبيّن أن للقطاع الخاص دورًا مكافئًا لدور الحكومات وقوى المجتمع المدني في هذه المسؤولية. وباتت الحوكمة معيارًا أساسيًا في تحقيق الاستدامة البيئية بما تفرضه من ضمانات تكفل تحققها. ويشمل ذلك إنجاز برامج بيئية تنموية ملموسة الأثر، وطرح بدائل تحد بفاعلية من انتهاكات البيئة.

على الصعيد العربي، اتسع نطاق السياسات العامة للبيئة والاستدامة، وباتت تشمل العديد من الموضوعات التي تستجيب للأخطار البيئية العديدة في المنطقة العربية، وعلى رأسها الجفاف والتصحر والفقر المائي وآثار الاحترار المناخي، فضلًا عن هشاشة العديد من الموارد الطبيعية وتعرضها للهدر[4]، وضعف التمويل الموجَّه إلى قضايا البيئة في موازنات الدول العربية[5]. وهذا فضلًا عن العوائق الموضوعية التي لا تنفصل فيها البلدان العربية عن بلدان الجنوب العالمي التي تظل مهمشة عن الكثير من جدالات الاستدامة العالمية. ويظل التعاون العربي محدودًا؛ إذ لا تستشعر البلدان العربية القيمة المضافة التي يمكن تحقيقها من خلال العمل العربي المشترك، ويعاني تطبيق بعض السياسات المشتركة البطء؛ ما يؤخر تنفيذ العديد من الالتزامات البيئية.

ومن أجل تعميق النّقاش حول هذا الموضوع، تطرح دورية **حكامة** للإدارة والسياسات العامة ملفًا خاصًا تحت عنوان "حوكمة سياسات البيئة في البلدان العربية: المخاطر والفرص وبرامج الإصلاح"، وتدعو الباحثين المختصين والمعنيين بقضايا البيئة والمناخ وما يتعلق بهما من سياسات إلى التقدم ببحوثهم في المحاور الآتية:

---

1 Joseph Stiglitz, *Amartya Sen and Jean-Paul Fitoussi*, Report by the Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress (2009), at: https://rb.gy/sc1tf

2 Robyn Eckersley, *The Green State: Rethinking Democracy and Sovereignty* (Cambridge Massachusetts, Ed MIT, 2014), p 48.

3 Elinor Ostrom, *Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

4 الحسين شكراني، "قراءة في متلازمة التغير المناخي والنزاع"، **سياسات عربية**، العدد 59 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2022).

5 مي جردي وريم فياض وعباس الزين، **التدهور البيئي: التحدّي لاستدامة الحياة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ الجامعة الأميركية في بيروت، 2013)، ص 191.

محاور الملف:

- المعاهدات والاتفاقيات البيئية الدولية من حيث مضامينها والالتزامات التي ترتبها والآليات المؤسسية الناظمة لها، والجدالات المتعلقة بها.
- التحولات في مجالات التشريع البيئي في البلدان العربية، وأثر الاتفاقيات الدولية في هذا الإطار.
- تطور السياسات البيئية في الحالات العربية، وإدماج قضايا الاستدامة في السياسات العامة في مختلف القطاعات، وما يتعلق بذلك من مسائل كالحوكمة والتخطيط والتمويل والتنفيذ وغيرها.
- أدوار المؤسسات العامة، وآليات صنع القرار البيئي في البلدان العربية وما يتصل به من ديناميات وهياكل وأدوات.
- أدوار الفاعلين الاجتماعيين في مجابهة التحديات البيئية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، والقوى الحزبية، والقطاع الخاص، فضلًا عن الشباب والمرأة وغيرها من القوى الاجتماعية.
- أدوار المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في المنطقة العربية في مجال سياسات البيئة، والمبادرات ذات الصلة.
- مواقف البلدان العربية في الفاعليات والمفاوضات الدولية في قضايا التغير المناخي والتنمية البيئية، وما يتعلق بها من أطر واتفاقيات دولية.
- تقييم السياسات العامة في البلدان العربية تجاه قضايا البيئة على اختلافها، وكذلك تقييمها في ضوء مخرجات اتفاق باريس 2015، ومؤتمرات الأطراف (*COP*) وفعاليات الدبلوماسية المناخية.
- قضايا التعاون العربي في مجالات التنمية والاستدامة البيئية وتقييمها.
- القضايا المتخصصة والقطاعية في مجال سياسات البيئة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات الاقتصادية النيوليبرالية وأثرها في قضايا البيئة؛ وقضايا التقاضي المناخي والنقاشات القانونية ذات الصلة؛ وقضايا الأمن والبيئة؛ والشراكة بين القطاعين العام والخاص في حماية البيئة وتقييمها؛ وقضايا اللامركزية وانعكاساتها على سياسات البيئة؛ والسياسات البيئية في سياقات ما بعد النزاع وإعادة بناء الدولة؛ وتأثير سياسات الاحتلال في البيئة الفلسطينية وعرقلة استدامتها، وقضايا الاستدامة في قطاعات الثقافة والتعليم والإعلام؛ وأثر التكنولوجيا والمعلومات والذكاء الاصطناعي في سياسات البيئة وقضايا الاستدامة.

تُرحّب دورية **حِكامة** بالأوراق البحثية التي تستخدم منهج دراسة الحالة أو الدراسات المقارنة، كما يمكن استخدام التحليل الكمي أو النوعي أو المختلط. كما ترحُب بأوراق السياسات التي تعالج مشكلة محددة ذات صلة بسياسات البيئة وتقدم حلولا وبدائل محددة قابلة للتنفيذ. وتخضع البحوث كافّةً للتحكيم العلمي المتّبع في جميع الأوراق التي تستقبلها الدورية. وتستقبل الدورية كذلك المراجعات النقدية للكتب والتقارير الدولية ذات الصلة بموضوعات الملف ضمن العدد الخاص، على أن تكون في حدود 1500 - 3000 كلمة.

قواعد المشاركة والآجال الزمنية

- يجري استلام مقترح الورقة (250-500 كلمة)، في موعد أقصاه **15 كانون الثاني/ يناير 2024**. يستعرض المقترح البحثي مخطّطه الأساسي، ويشمل عنوان البحث وإشكاليته الأساسية ومنهجيته المتّبعة.
- يجري استلام المسودات الأولى للأوراق التي قُبلت مقترحاتها البحثية (وذلك في حدود 7000 إلى 10000 كلمة للورقة البحثية، و3000-5000 كلمة لأوراق السياسات) في موعد أقصاه **15 حزيران/ يونيو 2024**. ويمكن أن تُكتب الأوراق باللغة العربية أو الإنكليزية.
- يُشترط أن يكون البحث **أصيلًا، مُعدًّا على نحوٍ خاص للدورية**، وألّا يكون مُقتطعًا من رسالة جامعية، أو نُشر جزئيًا أو كليًا في أيّ وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
- تناقش الأوراق التي جرى اختيارها في ضوء التزامها بالقواعد الشكلية والموضوعية في ورشة عمل تُعقد خلال **خريف 2024**.
- تُرسَل الورقة المعدّلة في ضوء نقاشات الورشة إلى **التحكيم العلمي**.
- يُرسَل **المقترح** مع **السيرة الذاتية المفصلة** عبر **نظام الباحثين في المركز العربي**: https://bit.ly/3MJujJA

وللاستفسارات يرجى مراسلة دورية حِكامة عبر البريد الإلكتروني: hikama@dohainstitute.org